دور المناطق الصناعية في تدعيم التنمية المستدامة في الفضاء الأورومغاربي مع الإشارة إلى نموذجي الجزائر وفرنسا.

د. خبابه عبد الله [*]

أ. خبابه صهيب [**]

Abstract

This study aims to highlight the role of industrial districts in achieving sustainable development in the Euro-Maghreb region, through emphasizing on the industrial zones and the main indicators when resettling it political-environmental. Therefore we decided to undertake a study of these regions in the Euro-Maghreb zone with a comparison between industrial zones in both Algeria and France, through the study of one area of in each country individually and the sustainable business development strategy.

The study concluded that there are substantial differences between the Algerian and French policies in this area, and a lack of coordination between them only in very narrow limits, despite the signing of the partnership agreement, and the geographical proximity. This we propose coordination and economic integration between the States of the Euro-Maghreb zone in the interests of the economies and peoples of the region.

Keywords: Industrial zone – Sustainable development - Sustainable management –Euro-Maghreb zone

[*] - أستاذ محاضر قسم أ، جامعة المسيلة - الجزائر.

[**] - أستاذ مساعد قسم ب، جامعة المسيلة – الجزائر.

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية. وذلك من خلال إبراز المناطق الصناعية وأهم المؤشرات عند توطينها.

ارتأينا إلى إجراء دراسة لهذه المناطق في المنطقة الأورو مغاربية مع مقارنة بين الجزائر وفرنسا، بدراسة منطقة واحدة في كل بلد على حدي والإستراتيجية التنموية الاستشرافية المستدامة. خلصنا في نهايـــــــة الدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين السياستين الجزائرية والفرنسية قي هذا المجال وعدم التنسيق بينهما إلا في حدود ضيقة جدا، رغم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية من جهة والقرب الجغرافي من جهة أخرى، وعليه نقترح التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول منطقة الأورمغاربية خدمة لمصلحة اقتصاديات وشعوب المنطقة.

الكلمات المفتاحية: المنطقة الصناعية – التنمية المستدامة- التسيير المستدام – المنطقة الأورو مغاربية.

مقدمة

إن موجة العولمة وما أفرزته من متغيرات اقتضت التفكير جديا في الاحتماء من سلبياتها من خلال إقامة التكتلات لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق. في هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية كدعامة تعول عليها دول جنوب المتوسط من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصادياتها والتي تتطلب مساعدات مالية وتقنية تحقق خلالها اندماج دول جنوب وشرق المتوسط في هذا الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوربي.

والجزائر كواحدة من هذه الدول، مطالبة أكثر من وقت مضى للاهتمام واستغلال هذه الاتفاقية في إنشاء المناطق الصناعية كمحرك النمو الاقتصادي، خاصة في إطار سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وعليه ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الآتي : **ماهو دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الفضاء الأورو مغاربي؟**

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها نحو إقامة المناطق الصناعية باعتبارها رافدا من روافد التنمية المستدامة، وأثارها البعدية على البيئة والمجتمع ومدى انسجامها مع معايير البيئة المستدامة.

ولأجل ذلك تم التطرق إلى العناصر التالية:

1- مفهوم المناطق الصناعية والتنمية المستدامة
2- سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة.
3- إستراتيجية المناطق الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة
4- تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.
5- خلاصة

أولا -مفهوم المناطق الصناعية والتنمية المستدامة:

1-تعريف المناطق الصناعية

تشير المناطق الصناعية إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[1].

كما تعرف أيضا أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبير) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات

[1] - موسى بن منصور، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، 17-18 ماي 2010، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار[2]. وتغيرت النظرة إلى المناطق الصناعية مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تحولت من التمركز داخل المدن نحو المجال الحضري للتقليص من أضرار المخلفات الصناعية ومستفيدة من بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية[3]

2- مفهوم التنمية المستدامة :

تم وضع التعريف الأكثر شيوعا عام 1987 من قبل لجنة بـ"رنتلاند" التي أشارت بأن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها". وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. كما أن التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها. وعليه، فالتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة ولكنها عملية تغير والتي من خلالها يكون استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات التنمية الاقتصادية والتنمية الإيكولوجية. والتغيرات المؤسسية، يتم بطريقة تتوافق فيها متطلبات الحاضر مع المستقبل. ومن هنا فان هناك ثلاثة عناصر أساسية في محتوى التنمية المستدامة وتتمثل فى الآتي[4]:

---

[2] – هويشارمعروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص343.

[3] -www.moroccokhabar.com -أطلع عليه بتاريخ 12/042012 مقال للدكتور إبراهيم المراكشي بعنوان اختيار مواقع المناطق الصناعية: مثال موقع المنطقة الصناعية ''المغوغة'' بطنجة... الآثار والمشاكل والحلول.

[4] –مصطفى طلبة، إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى بيروت، 2006، ص415.

-إدماج الأطر البيئية والاقتصادية فى صنع القرار؛

-توسيع المشاركة الاجتماعية فى إدارة النظام البيئى؛

-تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي.

ثانيا: سياسة المناطق الصناعية في فرنسا لتحقيق التنمية المستدامة.

مما لا شك فيه أنّ الفضاء الأورو –مغاربي هي علاقة غير متكافئة بين طرفين: شمال متقدم وجنوب متأخر أو في طريق النمو. إذ توجد فجوة كبيرة بينهما: فجوة اقتصادية واجتماعية في دخل الفرد (معدل دخل الفرد الأوروبي يساوي 12 ضعف دخل الفرد في الدول العربية المتوسطية)، وعمره، وتعليمه، وما يُنفق عليه في المجالات الصحية والثقافية[5].

1-سياسة التوطين الصناعي: تواصل فرنسا جهودها من اجل التوزيع الجغرافي للصناعات الفرنسية منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي. فأول منشور صدر في هذا المجال سنة 1954، وقد اتبع بإنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان الغرض منه تحقيق هدفين رئيسيين[6]: يتعلق الأول بمحاولة إخراج النشاطات الصناعية التي لا تحتاج إلى البقاء في باريس من الناحية التقنية إلى جهات أخرى، أما الثاني فمرتبط ببعث التنمية الريفية والجهوية.

[5] - عبدالله تركماني – العرب والشراكة الأورمتوسطية -موقع :www.mokarabat.com بتاريخ 2012/04/29.

[6] -محمد بومخلوف-التوطن الصناعي في الفكر والممارسة-دار الأمة –الجزائر، 2000، ص77.

أ/ الإجراءات المشددة: لتجسيد الهدفين السالفي الذكر اتخذت جملة من الإجراءات[7]:

- الحد من التوسع الصناعي بالمنطقة الباريسية، حيث لا تمنح الموافقة على على توطين أية صناعة قي هذه المنطقة إلا بعد دراسة الطلب من طرف لجان متخصصة ووفق معايير محددة(التكنولوجيا-المساحة المطلوبة-عدد الوظائف).
- إخضاع التوطينات الصناعية إلى المراقبة على كافة التراب الوطني بمعنى توسيع الإجراء المطبق على المدن الكبرى مثل مدينة "باريس" و"ليون".

ب/ الإجراءات المشجعة :وتنقسم بدورها إلى نوعين[8]:

- يتمثل في المساعدات المالية التي تقدم للصناعيين في صور مختلفة من أجل توجيه التوطين الصناعي نحو الجهات المراد تطويرها، مثل: تقديم القروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة، تقديم تعويضات عن نفقات الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق التي تحظى بالأولوية، تقديم تعويضات عند الخروج من المنطقة الباريسية ويمكن أن تصل إلى 60 % من نفقات تفكيك ونقل وإعادة تركيب الورشة الإنتاجية شريطة تحرير500م^2.
- يتمثل في المساعدات الجبائية التي يستفيد منها الصناعيون، مثل الاستفادة من تخفيضات في قيمة الحقوق المستحقة عن مختلف أنواع العقار، الإعفاء من بعض الضرائب.

وقد لعبت هذه السياسة دورا هاما في توزيع الصناعات على التراب الوطني، وتتمثل خاصة فيما تتميز به اليد العاملة الريفية من خصائص : مثل الاستقرار والقبول بأجور أقل مع قلة مطالبها، وهذا إلى جانب التشجيعات التي توفرها الدولة لهم.

[7] -نفس المرجع، ص78.

[8] -محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص78.

2- سياسة توزيع المناطق الصناعية: تتوزع المناطق الصناعة الفرنسية في عدة مناطق :

أ/ **منطقة باريس** :تعتبر منطقة تمركز الصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة عالية التكنولوجيا كصناعة الطائرات والمعلوماتية ,والصناعة الاستهلاكية وصناعة النسيج وصناعة السيارات والأثاث المنزلية والصناعات الكيماوية ,مستفيدة من موقعها السياسي والاقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق استهلاكية هامة ومن أهم مدنها" باريس,روان ولوهافر .

ب/ **منطقة الشمال والشمال الشرقي** : تتوفر على صناعة النسيج وصناعة السيارات وصناعة التغذية وتكرير البترول والمطاط، وكذلك صناعة عالية التكنولوجيا، مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة، والاعتماد على التركيز الرأسمالي، وإنتاج الصناعة الكهربائية النووية ووجود بعض الثروات الطبيعية، ومن أهم مدنها دانكرك، ليل، نانسي، سترانسبوغ.

ج/ **منطقة الرون والالب** : تتوفر على صناعة النسيج والصناعة الكيماوية كالمطاط والبلاستيك والصناعة العالية التكنولوجيا كالإلكترونيك، المعلوماتيات وصناعة السيارات، مستفيدة من سهولة المواصلات ووجود اليد العاملة طاقة كهربائية مهمة ومن أهم مدنها ليون وغرونوبل وكليرمون - فران.

ثالثا- التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا

1- محاور التسيير المستدام

يهدف التسيير المستدام للمناطق الصناعية في فرنسا إلى إحداث تنمية مستدامة متكاملة لجميع المناطق على مستوى الاقتصاد الفرنسي.

جدول رقم (3): الخطوات الأساسية لتحقيق التسيير المستدام على مستوى المناطق الصناعية.

المشاكل	الأهداف (الحلول)
1- المحور الاقتصادي: - صورة سلبية للمنطقة الصناعية. - صعوبات الحركة والنشاط داخل المنطقة. - صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها. - عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى المنطقة : من مؤسسات وعمال وغيرهم. - خدمات محدودة على مستوى المنطقة.	- تحسين صورة المنطقة. - جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها. -تسهيل العمل اليومي للمؤسسات. - العمل على تلبية ومضاعفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية. - خلق والمحافظة على مناصب الشغل على مستوى التراب الوطني
2-المحور البيئي : -التأثير على البيئة الناتج عن تهيئة ونشاطات المناطق الصناعي(رمي النفايات، النقل. ..غيرها). -عدم التكامل بين أنشطة المؤسسات المجاورة (الدخان، الضجيج، الروائح. ..وغيرها). -غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية).	-إعطاء الأولوية للتكامل بين المنطقة الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها. - مساعدة المستعملين بما فيها المؤسسات وتدنية تأثراتها السلبية على البيئة. -تحسين شروط العمل
3--المحور الاجتماعي: -صعوبات الدخول. -غياب الخدمات الضرورية -غياب فضاء حيوية في المنطقة مشكل أمن الأفراد والممتلكات. غياب التنسيق بين المتعاملين	-تسهيل عمليات الدخول لمختلف العاملين. - تحسين شروط العمل ونوعية الحياة آخذين في الحسبان الحاجات المتنامية للمتعاملين والعمال. - إعطاء الأولوية لخلق مناصب شغل جديدة. - تحديث الطاقات في مجال التكوين وخلق مناصب الشغل.

Source : Olivier Welser et Cherlyne Voelkel, La gestion durable des zones d'activites-guide, pratique-wallonne-2010. p8.

2- مكانة المناطق الصناعية ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للفترة 2010-2013.

إن هذه الإستراتيجية الفرنسية للتنمية المستدامة (من أجل اقتصاد أخضر وعادل) المصادق عليه بتاريخ 2010/07/27 تسمح برؤية واضحة ومشتركة للتحديات والآفاق على المدى المتوسط، وعليه فإنها تقترح جملة من المواضيع التحليلية منسجمة وقابلة للتطبيق من طرف الجميع، آخذة بعين الاعتبار مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والمؤسساتية.

وعليه فإن الإستراتجية الفرنسية ترتكز على 9 تحديات أساسية نوجزها فيما يلي[9]:

1-الاستهلاك والإنتاج المستدام. 2- مجتمع المعرفة. 3- الحوكمة.4-التغيرات المناخية.5- النقل والمواصلات.6- المحافظة على التنوع البيولوجي.7- الصحة العمومية والوقاية من الأخطار.8- الديمغرافيا والهجرة.9- التحديات الدولية. في مجال التنمية والمستدامة والفقر في العالم.

رابعا: إستراتيجية المناطق الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة.في الجزائر

الجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان. ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خطط تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي وعلى أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أتسمت المرحلة الأولى منها بالتركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية واستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية، وفي المرحلة الثانية وضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية واستهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية. كما اتبعت بعد ذلك في مراحل أخرى بإصلاحات هيكلية ومالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام

[9] -Med zone pour une performance durable des zones d'activités en méditerranée étude n° 19 juin 2010 –édition chambre de commerce et industrie - Marseille 2011. P 215.

تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق. إن المتتبع للجهود التنموية التي بدلتها الجزائر في سبيل التنمية الصناعية، يتأكد أن القطاع الصناعي اعتمد في نموه على العديد من السياسات والتي أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي، صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا الآمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي.

1-ظهور المناطق الصناعية بالجزائر.

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[10].

أ/ إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

ب/ تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

[10] Idem, P 217.

3- تسيير المنطقة الصناعية:

حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها[11]: المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U، مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I، مؤسسة التسيير العقاري SGI.

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

[11] Olivier Welser, Op. Cit., p8.

3 -أهم المناطق الصناعية في الجزائر.

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني. ومن اجل تنشيطها، اتخذت السلطات جملة من الإجراءات لإعادة تنشيطها من جديد:

أ/ إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية. فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1999، قامت الدولة بتمويل ما قدره 28 مليار دينار ما يعادل 280 مليون اورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة التأهيل على النحو التالي[12]:- تم الانتهاء من 130 عملية. -40 عملية هي في طور الانتهاء.

ب/ المناطق المدمجة: تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز.

4- البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة(2012-2017).

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا[13]. والذي تم اعتماده شهر أفريل 2012. وعليه سنحاول إعطاء نظرة وجيزة حول هذا البرنامج.

[12] Olivier Welser, Op. Cit., 11.

[13] - mise en œuvre de la stratégie nationale du développement durable-2010-2013,1er rapport au parlement octobre 2011. p3.

أ/ دوافع إعداد البرنامج: إن البرنامج كانت نتيجة لعد أسباب منها[14]:

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناءا على طلبات الولاة (بداية 2011).

- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.

- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/03/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).

- القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية جديدة.

- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ 2011/04/19.

- توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.

- إدماج 03 مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية.

[14] Ibid, p. 5.

ب/ المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية: حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي :

جدول رقم(04): معايير اختيار المنطقة الصناعية

المنطقة المثلى		المعـــــايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	ضعيف	
1	النظام العمراني	10 %				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية :المدينة-الأحياء – البلدية	15 %				
3	المساحة	15 %				
4	الملاحق	20 %				
5	الهياكل والطرقات	15 %				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	5 %				
7	التأثيرات البيئية	5 %				
8	اقتصاد المعرفة	5 %				
9	النسيج الصناعي	10 %				
المجموع		100 %				

Source : Le programme national des nouvelles zones industrielles – ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement – avril 2012. P 07.

ج/ **تمويل البرنامج** : يمكن إيجازها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (06) : المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	**42 منطقة صناعية**
التكلفة الإجمالية للمشروع	**88 مليار دينار جزائري**
عدد الولايات المعنية	**34 ولاية**
المساحة الإجمالية ل42 منطقة صناعية	**9572**
المساحة الصافية	**7179**

Source : Le programme national des nouvelles zones industrielles – ministère de l'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement – avril 2012. P 12.

د/ تحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع

جدول رقم (07): التقديرات المالية للبرنامج

	الانجاز	**مصدر الموارد المالية**
مرحلة الاستثمار (إنجاز 42 منطقة صناعية)	**تهيئة المناطق الصناعية**	**قروض طويلة الأجل**
مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	**نفقات التسيير (إدارة-صيانة –أمن) تسديد القرض**	**طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة**

المصدر: www.aniref.dz بتاريخ 2012/02/05.

و/ مدة الإنجاز :

جدول رقم (08):مدة الإنجاز

بداية الأشغال	نهاية الأشغال	القترة الإجمالية (بالأشهر)
السداسي الأول **2012**	السداسي الأول **2017**	**63**شهر

السنة	بداية ا لأشغال عدد المناطق	ا لإنجاز عدد المناطق
2011 الانتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية		
2012	**11**	
2013	**31**	
2014		**4**
2015		**18**
2016		**19**
2017		**1**
المجموع		**42**

Source: Le programme national des nouvelles zones industrielles, Op. Cit , p 16.

خامسا- تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

1- دراسة حالة المنطقة الصناعية (روسات-اكس اون بروفانس) (Zone industriel de Rousset-france)

إن طبيعة الدراسة وتنوع المناطق الصناعية فإننا نسلط الضوء على منطقة واحدة من مجموع المناطق الصناعية في الاقتصاد الفرنسي لتكون أساسا للمقارنة مع منطقة صناعية في الجزائر.

أ/ البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية روسات (-- Zone industrielle de Rousset FRANCE)

إن المنطقة الصناعية محل الدراسة تمتاز بجملة من الخصوصيات كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (01) بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية

مجالات نشاطها	بعث النشاطات للمنطقة الصناعية والمناطق المجاورة
الموقع الجغرافي	17كم شرقا -مدينة اكس اون برفنس
المساحة الإجمالية	170هكتار
نوعية النشاطات	الإنتاج وخدمات مرتبطة بالصناعة
عدد المؤسسات المتواجدة	95
عدد العمال	6500
حجم المؤسسات	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
نوعية النشاطات	ميكرو الكترونيك-الصناعة الزراعية الغذائية-الصيدلانية-التموين-البلاستيك ومشتقاته

Source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Étude N° 19 Juin 2010 –Edition chambre de commerce et industrie - Marseille 2011. P. 211.

ب/ الإستراتيجية التنموية للمنطقة الصناعية:

يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): استراتيجية التنمية

الأهداف	تطوير النشاطات الصناعية
تاريخ الإنشاء	**1961**
الإستراتيجية التجارية	إعادة تأهيل المناطق الصناعية لجعل التنقل أكثر أمنا-(تحديد السرعة-رجال الدرك-مفترق الطرق-...ألإنارة)
الإدارة المسئولة عن إنشاء المنطقة	اويار

Source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Étude N° 19 Juin 2010 –Edition chambre de commerce et industrie - Marseille 2011. P. 212.

ج/ تسيير المنطقة الصناعية.

جدول رقم (03): تسيير مختلف النشاطات

الهيئات المكلفة بالتسيير	المجلس الحضري لمنطقة أيكس**AIX**
القوانين	تخضع لقوانين بلديات ومابين البلديات لمنطقة الحضرية، إضافة للجمعية النقابية لملاك الصناعيين-بيني
الجهات المستفيدة	- المجلس العام لمنطقة بوش دي رون - الجالية الحضرية لمنطقة ايكس أون برفنس - المجلس الجهوي لمنطقة ألب –كوت داتير - غرفة التجارة والصناعة لمدينة مارسيليا.

Source : MED Zone pour une performance durable des Zones d'activités en Méditerranée Étude N° 19 Juin 2010 –Edition chambre de commerce et industrie - Marseille 2011. P. 213.

د/ تنشيط المنطقة الصناعية.

- يتم تنشيط المنطقة من قبل جمعية الصناعيين لمنطقة" أوت فالي "التي أنشئت سنة 1994 وتضم 60 مؤسسة اقتصادية تقدم خدمات ومنتجات مختلفة، إضافة إلى أنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- تجميع المؤسسات الواقعة في منطقة" **أوت فالي**"؛
- الإعلام والاستماع للانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل الجماعات المحلية؛
- المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية؛
- التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الصناعية في فرنسا؛
- تنظيم اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين، تحسيس بأهمية نوعية البيئة، الإطلاع على المستجدات الجديدة في عالم التكنولوجيا.
- منح الأولوية للمعارف مع تحسين نوعية التكوين للمؤسسات المتواجدة في المنطقة وذلك بالتنسيق بين المعاهد والثانويات من جهة والمؤسسات.
- إضافة إلى ذلك فإن هذه الجمعية تقدم خدمات متنوعة للمؤسسات المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية:
- تكوين المؤطرين للحصول على شهادة الجودة الشاملة :ISO9001 و ISO 14001.
- تجميع نفايات المؤسسات المتواجدة بالمنطقة[15].

[15] – مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006، ص-ص-12-18

2- دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج في التنمية المستدامة

أ/ البطاقة التقنية للمنطقة الصناعية[16]:

تتمركز الصناعة بولاية برج بوعريريج في 12 مقر نشاط صناعي، وتعتبر المنطقة الصناعية لمقر الولاية أهم قطب صناعي بالولاية، أين يلاحظ وجود مصانع ذات بعد قاري وجهوي، وكذا وحدات صناعية صغيرة خاصة، وهذه المنطقة تشهد ازدحاما في مساحتها مما يتطلب توسعتها وذلك بإنشاء منطقة صناعية أخرى بمشتة فاطمة تتربع على مساحة قدرها 500 هكتار، أما باقي النشاطات الصناعية الأخرى فتمارس في مناطق نشاطات عبر الولاية، وتقدر المساحة الإجمالية والمهيأة والموضوعة تحت تصرف المستثمرين بـ 260 هكتار. وتم إنشاء المنطقة الصناعية في البرج بتاريخ 1976/01/27 بقرار وزاري صادر عن وزارة الأشغال العمومية والبناء رقم 173بالمساحة الإجمالية تقدر180؛ هكتار، وعدد القطع 163قطعة و97 مؤسسة.

ب/ تسيير المنطقة الصناعية BBA:

كانت مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I تقوم بتسيير المنطقة الصناعية برج بوعريريج عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاريSGI، بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003، والتي من مهامها أيضا توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية.

تحتوي المنطقة الصناعية على 97 مؤسسة، وهي ممثلة في الجدول التالي:

[16] - مرجع سابق، ص 19.

جدول رقم09 : جرد المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسات النشطة	65	% 67
المؤسسات قيد الإنشاء	21	% 21
المؤسسات المتوقفة عن النشاط	11	% 12
المجموع	97	100

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج، جانفي 2012 ص 06.

• **توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج** : تتكون المنطقة الصناعية BBA من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها كالتالي:

جدول رقم 10: عدد المؤسسات النشطة بالمنطقة الصناعية حسب النشاط/ عدد العمال.

مجال النشاط	عدد العمال	عدد المؤسسات النشطة
الصناعة الإلكترونية	2360	09
الصناعة الغذائية	381	09
صناعة التعدين	170	04
صناعة النسيج والجلود	142	06
صناعة الورق	620	03
بناء ومواد البناء	900	19
صناعة البلاستيك والكيمياء	135	08
خدمات*	110	07
المجموع	4818	67

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج جانفي 2012 ص 07.

- **توزيع المؤسسات قيد الإنشاء في المنطقة الصناعية:**

جدول 11 توزيع المؤسسات قيد الإنشاء في المنطقة الصناعية

قطاع النشاط	العدد	عدد العمال
الصناعة الإلكترونية والكهربائية	06	270
الصناعة الغذائية	02	80
صناعة الحديد	03	145
صناعة النسيج والجلود	01	85
صناعة الورق	01	40
التعمير ومواد البناء	04	630
صناعة البلاستيك والكيمياء	04	485
المجموع	**21**	**1735**

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج، جانفي 2012، ص 08.

ج/ إعادة تأهيل المنطقة الصناعية برج بوعريرج:

في إطار برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية استفادت المنطقة الصناعية ب.ب.ج من دعم مالي سنة 2001، 2004 بهدف:

- **الدعم المقدم في سنة 2001**: حيث استفادت المنطقة من مبلغ مالي قدره 163.332.00دج، وذلك بهدف إعادة شبكة الطرقات، وترميم شبكات الإنارة وقنوات صرف مياه الأمطار.
- **الدعم المقدم في سنة 2004**: حيث خصص مبلغ 155.883.519,72دج بهدف القيام بالعمليات التالية:

- وضع سياج طوله 1.5 كلم

- إعادة الطرقات الرئيسية المخربة رقم 03 و04 مع وضع أرصفة وخلق شبكة طرقات جديدة.

- إعادة شبكة الصرف للمياه المستعملة.

- توسيع شبكة الإنارة العمومية على طول شبكة الطرقات الجديدة.

- توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

- إنشاء خزان ماء سعته 500 م^3.

د/ دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة:

- **القضاء على البطالة**: حيث ساهمت المنطقة الصناعية في خفض نسبة البطالة بالولاية بشكل كبير من خلال استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، إذ قدرت نسبة البطالة في سنة 2005 بـ 19.79 % ، وانخفضت في سنة 2007 وأصبحت تقدر بـ 12.36 %[10].

- **القضاء على الفقر**: والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية لاسيما المحلية منها، إذ أن توفير مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على دخول مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم.
- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.
- المساهمة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى: وذلك عن طريق العلاقات التشابكية بين الصناعة وهذه القطاعات، فوجود مطاحن مثلا أدى إلى تشجيع زيادة زراعة القمح بالمنطقة وكذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية الصناعية، مما يؤدي في النهاية إلى الرفع من الناتج الوطني.
- التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين.
- زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى.
- تتمثل التنمية المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد، بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية، ورغم التطور الصناعي الكبير الذي تعرفه الولاية لا سيما في ميدان الإلكترونيك والصناعة الغذائية ومواد البناء

إلا أن البيئة بها تعرف تراجعا يتجسد أساسا في تلوث الأراضي والأودية بسبب النفايات الصناعية والمنزلية، إضافة إلى تلوث الهواء الناتج عن حرق النفايات والغازات المنبعثة من السيارات، ويعتبر مادة الأميونت أهم الملوثات البيئية بالولاية إلا أنه وللحد من الآثار السلبية لهذه المادة فقد تم كإجراء أولي توقيف نشاط المؤسسة المتسببة في ذلك، إلا أن هذا الإجراء ظرفي وتبقى عملية معالجة هذه النفايات هي التحدي الرئيسي أمام السلطات المحلية.

و/ المعوقات التسييرية للمنطقة الصناعية: يمكن تلخيصها فيما يلي[17]:

1-التزود بالمياه الصالحة للشرب : يتواجد بالمنطقة الصناعية خزان ب500م^3 وهو غير كاف لتزويد المؤسسات.

2-حالة الطرقات : تعاني من نقص تهيئة الطرق داخل المنطقة الصناعية إذ أنها تشهد حركة 3500 مركبة منها 55 % من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات.

3-محطة التنقل : منذ افتتاح نقطة بيع الاسمنت لمصنع الإسمنت عين الكبيرة على مستوى المنطقة الصناعية فحجم المركبات تضاعف وما نتج عن من اختناقات مرورية داخل المنطقة الصناعية.

4-عقود الملكية : من 96 متعامل موجودين على مستوى المنطقة الصناعية، 20 متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية.

[17] – مجوبي خيرالدين، سياسة إعادة بعث وتنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج، 17-18 ماي2010، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

3/ تقييم الإستراتيجيتين الجزائرية والفرنسية في مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

يمكننا التركيز على مجموعة من مؤشرات التسيير المستدام على سبيل المثال لتكون أساسا للمقارنة والتقييم.

أ/ المحور الاقتصادي حيث يتم تسيير المناطق الصناعية في فرنسا من قبل جمعية الصناعيين ومختلف الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الاقتصادية سعيا لتحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تجميع المؤسسات الواقعة في منطقة واحدة.
- الإعلام والاستماع للانشغالات والاقتراحات المقدمة من قبل الجماعات المحلية؛
- المساعدة والتطوير لشروط العمل لمختلف مستعملي المنطقة الصناعية؛
- التنسيق والتعاون مع مختلف المناطق الصناعية في فرنسا؛
- تنظيم اجتماعات دورية تتمحور حول عالم الشغل والتكوين، تحسيس بأهمية نوعية البيئة.

أما في الجزائر، فاسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات. وعليه يمكن القول:

- في فرنسا هناك تسيير تكاملي بين عدة مؤسسات، في حين أنه في الجزائر يتم تسير المناطق الصناعية بمؤسسة مستقلة وغير متكاملة مع مؤسسات المجتمع المدني مما أثر سلبا على مردوديتها الاقتصادية.
- في فرنسا يتم تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لا مركزيا بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الموجودة على مستوى المنطقة الصناعية. أما في الجزائر

فالمنطقة الصناعية فضاء معزول، كل مؤسسة تعمل بمفردها دون التنسيق مع المؤسسات الأخرى وبطريقة مركزية.

- في فرنسا نجد التكامل مع الإستراتيجية الأوروبية والفرنسية للتنمية المستدامة مجسدة ميدانيا، بينما في الجزائر تساير الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من الناحية القانونية فقط ويكاد أثرها التنفيذي معدوما.

ب/ المحور البيئي.

يمكن استنتاج جملة من الفروقات الجوهرية تجاه القضايا البيئية للمناطق الصناعية، من أهمها:

ففي فرنسا إدماج السياسة البيئية في المنطقة الصناعية بينما في الجزائر تكون على المستوى الكلي للسياسة البيئية الوطنية.

- في فرنسا هناك مشاركة متكاملة بين العناصر المكونة للمنطقة الصناعية بينما في الجزائر كل مؤسسة صناعية تعمل منعزلة عن الأخرى لإعداد سياستها البيئية.
- تواجد الإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية في فرنسا، بينما تغيب مثل هذه الإدارات في الجزائر.
- عند توطين المناطق الصناعية في فرنسا تراعى الشروط البيئية أما في الجزائر فلم يراع هذا الجانب إلا في إطار البرنامج الجديد 2011-2017.
- تتمركز معظم المناطق الصناعية على كامل التراب الفرنسي بينما في الجزائر تتمركز على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعة مما أثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان والإنتاج الزراعي.
- هناك تكامل بين مختلف المتعاملين مع التطبيق الصارم للقوانين في فرنسا، بينما في الجزائر تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها.

-تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية بتأثيرات المناطق الصناعية على قضايا البيئة، بينما في الجزائر نادرا ما تنظم هذه الأيام إلا في مناسبات محدودة سنويا كاليوم العالمي للبيئة فقط.

3-المحور الاجتماعي

يمكن استنتاج جملة من الفروقات الجوهرية بين علاقة المناطق الصناعية والقضايا الاجتماعية بين فرنسا والجزائر في النقاط التالية :

- في فرنسا المنطقة الصناعية نواة أساسية للتكفل بمختلف الظواهر الاجتماعية وإيجاد الحلول لها لا مركزيا، وتعود بالفائدة على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- تواجد مختلف الخدمات الاجتماعية على مستوى المنطقة الصناعية في فرنسا، بينما في الجزائر غياب كلي وخير دليل على ذلك المنطقة الصناعية لبرج بوعريريج.
- ففي فرنسا تطبق القوانين الصارمة من طرق المؤسسات والوعي بالمسؤولية الاجتماعية، بينما في الجزائر غياب القوانين والوعي بالمسؤولية الاجتماعية مما جعل هده الأخيرة لا تراعي الجوانب الاجتماعية في خططها التنموية.

خامسا- خلاصة

تتباين مستويات الأداء الاقتصادي للمجتمعات تبعا لسلوك الفعاليات الاقتصاديات، ومستوي التفكير والتخطيط الاقتصاديين. ورغم أن العولمة قد أفضت إلى تبني العديد من الأفكار لسلك ذاك المسار الذي يعظم من المنافع الاقتصادية للمجتمع، نجد أن الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية تعد من أهم مظاهر التحول نحو التفكير العالمي أو الإقليمي. لذلك سعت الدول في ظل هذه الاتفاقيات إلى إنشاء المناطق الصناعية مستفيدة من خبرات الدول المتفوقة اقتصاديا وتكنولوجيا، وسعيا منها لزيادة معدلات التوظيف وتحسين جودة منتاجاتها. وأفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.

- تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن.

- لعبت الهيئات الدولية دورا كبيرا في إنشاء المناطق الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).

- تغير مفهوم التنمية الاقتصادية مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين نتيجة لتأثيرات السلبية للمناطق الصناعية على البيئة الطبيعية واستنزاف الثروات وغيرها.

- إن المنطقة الصناعية الفرنسية تعمل على تحقيق التسيير المستدام بالتعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنه تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، النواة الأساسية لتحقيق الإستراتيجية الصناعية المستدامة للفترة 2010-2013. من أجل اقتصاد أخضر وعادل.

- إن سياسة المناطق الصناعية في الجزائر حديثة النشأة، وامتازت بعدم الاستقرار نظرا لتعدد التوجهات الاقتصادية.

- عدم وجود استقرار على تنظيم المناطق الصناعية من مناطق صناعية تسير وفق نظام اشتراكي وتخطيط مركزي إلى مناطق مدمجة إلى مناطق جديدة استشرافي للفترة 2011-2017.

- لم تراع أبعاد التنمية المستدامة عند توطينها مما نتج تلوث البيئة وغيرها من الأمراض.

- بالرغم من التوقيع على الاتفاق الشراكة الأورومتوسطية إلا أن التكامل بين السياستين الجزائرية والفرنسة في توطين المناطق الصناعية والتنمية المستدامة يكاد يكون منعدم.